



# مجلة كفة الميزان

دراسات قانونية و سياسية محكمة برؤية تحليلية

نافذة معرفية في عالم القنون و السياسة تجمع  
بين التحليل الاكاديمي و الرؤية الواقعية

العدد السادس - السنة الاولى - المجلد الاول / صفر ١٤٤٧ الموافق تموز ٢٠٢٥

توجه جميع المرسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي

مجلة كفة الميزان - اربيل - العراق  
تلفون : 009647738223277  
info@tip-scale.com

تتوفر نصوص و البحوث كاملة في الموقع التالي

[www.tip-scale.com](http://www.tip-scale.com)



ISBN : 978-9922-24-610-9

تصدر بالغيثين  
العربية و الانكليزية



# كفة الميزان

رئيس التحرير

أ.د: سعد العطية

مدير التحرير

أ.د: محمد نعمان الداودي

## هيئة التحرير

أ.م.د. رباح سليمان خليفة

جامعة كركوك

كلية القانون والعلوم السياسية

أ.د: احمد خلف حسين الدخيل

جامعة تكريت كلية القانون

د.عدنان عاجل عبيد

كلية القانون جامعة القادسية

أ.م.د: معتز علي صبار

جامعة الأنبار

كلية القانون والعلوم السياسية

أ.د. علي غني عباس

كلية القانون

جامعة المشرق

أ.د:صعب ناجي عبود

معهد العلمين للدراسات العليا

النجف

## سياسة النشر

عنى مجلة كف الميزان بمشاركة الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

- 1- مجلة كف الميزان هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دار هاتريك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.
- 2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.
- 3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفى مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحيته بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني (<https://alkindijournal.com>)، وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدماتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر (Committee On Publication Ethics) مثال ذلك، توثيق المراجع

والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (turnitin) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (Peer-reviewed process) فضلاً عن التدقيق اللغوي (لغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (Open Access).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر.

## Publication Policy

KAFEET\_ALMEZAN Journal focuses on contributions of rigorous research, studies, comments on judicial rulings, summaries of master's theses and doctoral dissertations, scientific reports on conferences, and book reviews in both Arabic and English. The journal invites you to interact with it and enrich the published issues according to its publication policy, as follows

1. KAFEET\_ALMEZAN Journal is a peer-reviewed monthly journal published by Hatrick Publishing and Distribution company in Erbil, Iraq.
2. The journal specializes in publishing research in the fields of social sciences (legal, political, and economic), presenting master's theses, doctoral dissertations, comments on judicial rules, scientific reports on conferences, and reviews of new books in both Arabic and English languages.
3. The journal reserves all rights of publication and printing. All opinions expressed in the research or scientific material are solely those of the authors,

and the journal is not responsible for them, based on the principle of independence of opinion, the journal is committed to preserving the intellectual property rights of authors.

4. The journal is not obliged to return the original research, comments on judicial rules, book summaries, master's theses, or doctoral dissertations, whether published or not, with all costs deducted in case of non-publication.

5. Priority for publication is based on the order of receiving research acceptance. In case the researcher wishes to expedite publication, an additional fee is applied on the final publication costs of the research, as available on the journal's website.

6. The scientific material intended for publication in the journal should not have been previously published in any magazine, periodical, or scientific conference, as per a commitment provided by the researcher.

Otherwise, the researcher bears full legal and financial responsibility.

7. The researcher should not submit their research or scientific material to any other entity for the purpose of publication until they receive a decision on whether the journal accepts their research or scientific material for publication within two months from the date of the journal's receipt of the research or scientific material. Otherwise, the journal reserves all legal, financial, and administrative rights.

8. The researcher must adhere to the conditions and style of publication approved by the journal and available on the journal's website. Otherwise, the journal is not responsible for any delay in accepting or publishing the research or scientific material.

9. The researcher must observe scientific integrity in scientific research and academic study, including research ethics and the codes of the Committee on Publication Ethics. This includes proper citation of references, sources, legal texts, and scientific texts,

as well as ensuring objectivity and methodology in writing. Otherwise, the researcher is fully responsible for any violations or deviations from these ethics, in accordance with national or international laws and regulations.

10. All scientific research intended for publication

in the journal is subject to plagiarism checking (Turnitin) to ensure that the research is not partially or entirely plagiarized. Otherwise, the researcher is fully responsible for any legal, financial, and administrative liability.

11. The scientific material published by the journal

is subjected to transparent peer review and specialized scientific review, in addition to linguistic review (in Arabic and English). The journal has the right to approve or reject publication based on the preliminary opinions of the journal's editorial board or specialized reviewers.

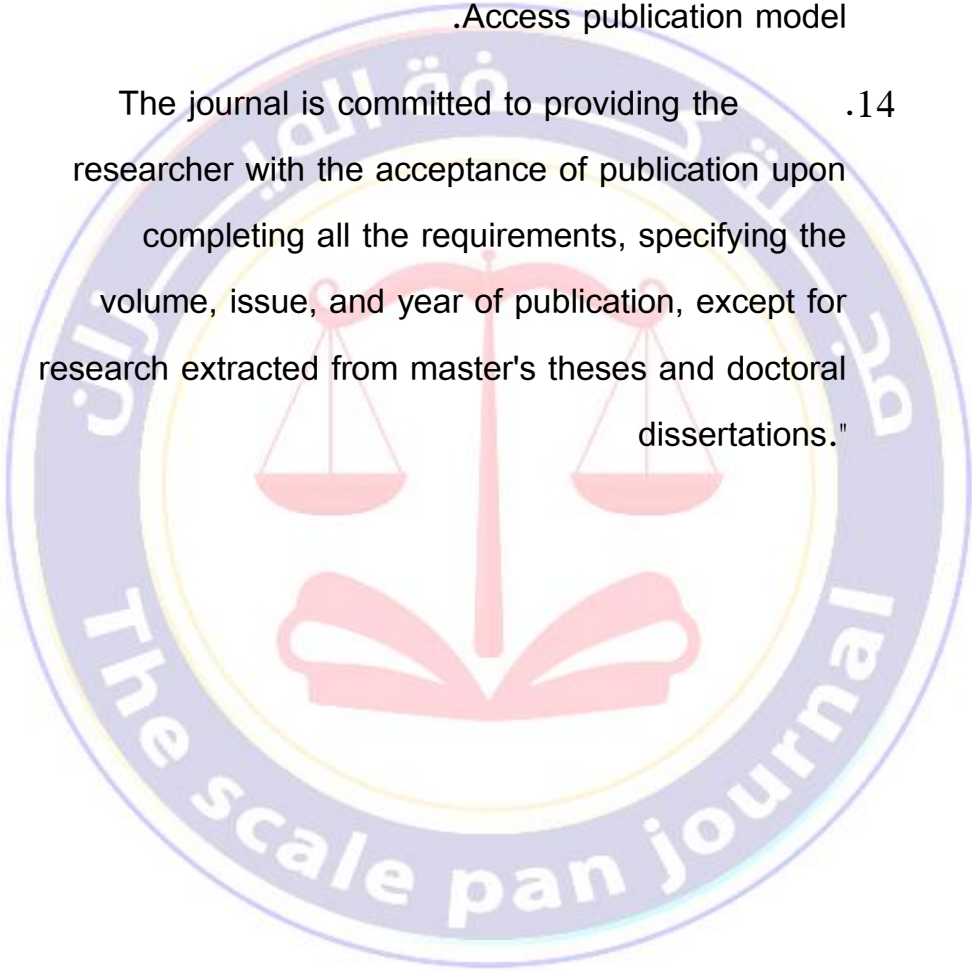
12. Each researcher is granted a hard copy of the

issue in which their research is published, as well as

a copy of their research. The journal does not cover  
.the costs of sending the hard copy to the researcher

The journal operates according to the Open .13  
.Access publication model

The journal is committed to providing the .14  
researcher with the acceptance of publication upon  
completing all the requirements, specifying the  
volume, issue, and year of publication, except for  
research extracted from master's theses and doctoral  
dissertations."



### آلية نشر البحث

1. يتولى رئيس تحرير المجلة استلام البحوث المقدمة للنشر في مجلة الكندي مع الاستمارة المخصصة لطلب النشر والتي تشتمل على (طلب النشر، التعهد، التحويل)، والمنشورة على موقع المجلة الرسمي بعد التأكد من أن موضوع البحث ضمن اختصاص المجلة كون المجلة متخصصة في العلوم الاجتماعية (قانون، سياسة، اقتصاد).
2. القيام بإجراءات فحص نسبة الاستلال للبحث باستخدام برنامج (Turnitin) المعتمد من قبل الوزارة للبحوث المقدمة قبل إرسالها إلى المقومين العلميين، لمعرفة نسبة مطابقته للمعايير المطلوبة، ولا تعالج أي محتويات استلال، وإن كان البحث يحتوي على أكثر من (20%) من الاستلال للبحث كله، فسوف تعيد المجلة إرسال البحث إلى الباحث لمراجعته ولن يقبل البحث حتى معالجة الاستلال.
3. إحالة البحوث المقدمة للنشر من قبل رئيس التحرير إلى أعضاء هيئة تحرير المجلة ممن يتطابق اختصاصه مع تخصص البحث المقدم للنشر.
4. تتولى هيئة تحرير المجلة تدقيق البحوث المقدمة للنشر ومن ثم ترشيح الخبراء المختصين لتقويم البحوث، على أن يتم مراعاة اللقب العلمي والتخصص الدقيق لكل من الخبير العلمي والباحث.
5. إحالة البحوث مع أسماء الخبراء المرشحين من قبل هيئة التحرير إلى مدير التحرير، ليتولى مدير التحرير إحالة البحوث إلى الخبراء المختصين في ضوء قرار هيئة التحرير، ومتابعة إجاباتهم في ضوء المدة القانونية المقررة للتقويم وخلال مدة أقصاها (14) أربعة عشر يوماً، وفق استمارة التقويم المعدة لهذا الغرض، مع ضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم والمتعلقة بهوية الباحث أو الباحثين.
6. تحتفظ هيئة التحرير بحقها بإجراء التعديلات الشكلية واللغوية اللازمة.
7. لا ترد البحوث لأصحابها سواء قبلت النشر أم لم تقبل.
8. تنتقل حقوق الطبع للبحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبوله للنشر، ولا يجوز النقل عنه إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لأصحاب البحث أو إلى جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد استحصال موافقة خطية من رئيس التحرير.
9. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يردها من موضوعات وتأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.
10. بعد إعادة السادة المقومين لاستمارة التقويم، يتم الإطلاع عليها لمعرفة مدى مقبولية البحث للنشر، فضلاً عن إرسال الملاحظات المثبتة عليه للباحث.
11. يتولى الباحث القيام بإجراءات التعديلات اللازمة على بحثه وإعادة إرساله للمجلة لغرض التدقيق، لتتولى المجلة مراجعة البحث للتأكد من قيام الباحث بإجراءات التعديلات المطلوبة، على أن يتم القيام بجميع الإجراءات السابقة بمدة أقصاها ثلاثة أشهر.
12. يتم إرسال القرار النهائي للباحث سواء أكان قبول نشر البحث أم رفض النشر موثق من قبل رئيس تحرير المجلة.
13. إحالة البحث المقيم علمياً إلى المقوم اللغوي لتدقيق سلامة اللغة، بعد حصوله على قبول للنشر.
14. يتم تزويد الباحث بنسخة ورقية ومستلة من العدد المنشور فيه بحثه.

15. المراسلات المتعلقة بالمجلة تتم عبر عنوان البريد الإلكتروني للمجلة: (<https://tip-scale.com/wp-admin>)
16. تلتزم المجلة بجميع الضوابط الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير الخاصة بالمجلات العلمية.
17. تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر الهادئ البعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات. وتتأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات أو تلك التي تدعو إلى العصبية الفئوية والطائفية وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.



## كلمة العدد السادس

### مجلة كفة الميزان القانونية

في عددنا السادس، تواصل "كفة الميزان" سعيها نحو ترسيخ صوت القانون، لا كمجرد قواعد جامدة، بل كمنظومة حية تتفاعل مع تطورات المجتمعات، وتجاوز المتغيرات، وتعيد إنتاج العدالة على نحو يليق بالإنسان وكرامته.

لقد أصبحت مجلتنا اليوم أكثر نضجاً، وأكثر حضوراً بين الأكاديميين والباحثين والطلبة والمشتغلين في الحقل القانوني. وهذا التقدم لم يكن صدفة، بل كان نتاج إصرار على تقديم محتوى أصيل، مدقّق، وعالي القيمة، يعكس مهنية الفكر القانوني العربي وقدرته على مجاراة أرفع المستويات الأكاديمية والتشريعية.

في هذا العدد، نفتح ملفات حساسة، ونعالج إشكاليات معاصرة تشغل الرأي العام القانوني، من تطور قوانين الجرائم الإلكترونية، إلى حدود التدخل التشريعي في الحريات، مروراً بقضايا التحكيم، وأثر الاجتهادات القضائية في بناء سوابق راسخة. كما نواصل إضاءة المسارات أمام طلاب القانون، عبر مقالات تحليلية وملفات تدريبية تسعى لردم الفجوة بين النظري والتطبيقي.

إننا نؤمن أن نشر المعرفة القانونية ليس ترفاً فكرياً، بل واجب أخلاقي، ووسيلة لبناء وعي جمعي قادر على المطالبة بحقوقه، والدفاع عن الحريات، وفهم التشريعات لا كعقبات بل كأدوات لتحقيق الاستقرار والعدالة.

نوجه شكرنا لكل من ساهم في هذا العمل، من كتاب، ومراجعين، ومحررين، وفريق التصميم، ونعد القارئ الكريم أن نبقي دائماً على العهد: كفة لا تميل إلا للحق.

هيئة تحرير مجلة كفة الميزان

# الهندسة الدستورية ومرتكزات هندسة الدولة

الباحث

محمد قاسم يعكوب

المشرف الاستاذ/ الدكتور علي الشكري

2025 م | 1446 هـ



## مقدمة

ان العلوم الإنسانية ترتبط بعضها ببعض الآخر في صلات وعلاقات وثيقة فالدراسات اليوم التي تستفاد من حقل من الحقول العلمية في حقل اخر ستؤثر إيجاباً في تعميق الدراسات وتحقيق نتائج أكثر فعالية، من جانب اخر فإن ربط الدراسات بالواقع من حيث منطلقاتها ومخرجاتها العملية يجعلها أقرب إلى الواقع العملي منها إلى العمل التنظيري المجرد البعيد عن الواقع والقانون اليوم هو علم وفن وهو فلسفة أيضاً فالمنظور متعدد، والموضوع واحد، فدراسة الموضوع متعدد الابعاد يثري مضمونها، ويوسع من شموليتها وتتاول الدولة من منظور علم القانون وفلسفته يسלט الضوء على دور القانون في الحياة وتأثيره في بناء مؤسسات الدولة وصناعة المواطن، فهندسة الدولة تجمع بين بناء الدولة وصناعة المجتمع اي بين بعد الهندسة السياسية، وبعد الهندسة الاجتماعية، وأثر ذلك على فلسفة القانون التي تريد ان تأخذ بالقانون نحو أفكار وقيم أفضل وأكثر تأثيراً لينعكس ذلك في نطاق علم القانون وتحديد نطاق القانون الدستوري وهو قانون السلطة السياسية ولذا فهذا البحث يسלט الضوء على هذه المساحة من الافكار الاساسية املاً في ان يتم إغنائها مستقبلاً بدراسات وأبحاث في هذا المجال، فالقانون الدستوري يتناول هندسة الدولة كعناصر اساسية تمثل الواقع القانوني فضلا عن تحديد طبيعة النظام السياسي والحقوق والحريات ولكن الواقع السياسي هو من يحدد فاعلية النظام وتأتي دراسة النظم السياسية لتحدد مدى توافق أو اختلاف كلا الواقعين وهندسة الدولة تذهب إلى البحث عن القيم والمبادئ والافكار الاساسية لتقدم الدولة وتأتي فلسفة القانون وهي تبحث عن الأفكار الاساسية والمثل العليا التي ينبغي الاهتداء بها المرتكزات الاساسية التي تستفيد

منها هندسة الدولة وأيضاً تقدم الهندسة السياسية والهندسة الاجتماعية التصورات والافكار الرئيسية التي تستفيد منها فلسفة القانون ويمكن أن يطبقها علم القانون كحلول ديناميكية تساهم في بناء قوة الدولة ودفعها نحو التطور والتقدم.

وهنا يتضح مدى وحجم الترابط بين الهندسة الدستورية والهندسة السياسية والاجتماعية في تصميم وبناء مرتكزات الدولة ومؤسساتها.

وسيتناول هذا البحث: الدولة بين علم القانون وفلسفة القانون، السلطة السياسية واحتكار العنف المشروع، وظائف الدولة في ضوء الفلسفة السياسية، علاقة الهندسة السياسية بالهندسة الدستورية، علاقة الهندسة الاجتماعية بالهندسة الدستورية.

التشخيص القانوني للشعب والامة وقد اهتم الفقيه لينور بموضوع الصالح العام فالدولة عنده تسعى لتحقيق مصلحة المجموع<sup>(1)</sup>.

ولابد لنظام الحكم في الدولة من ان يتخذ شكلا معيناً كالنظام الرئاسي او النظام البرلماني أو غيرها من الانظمة السياسية المختلفة وهذا النظام السياسي بوصفه العنصر المحرك الاساسي يقدم اجابات للمجتمع عن التساؤلات التي يطرحها في شؤونه السياسية كتولية الحكام وتوزيع وظائف الدولة وتقييد سلطة الحكام والعلاقة بين السلطات وما سواها من القضايا<sup>(2)</sup>.

(1) د. محمد علي ال ياسين، القانون الدستوري المبادئ الدستورية العامة، العراق، بغداد، مطبعة الديواني، ط٢، (٢٠٠٥)، ص١٥١.

(2) د. ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج٢، النظرية القانونية في الدولة وحكمها، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، بدون تاريخ، ص٦١٥، ص٦١٦.

وتظهر ارادة اخضاع الحكام للقانون في صورة ارساء دساتير لا يسهل تغييرها الا من خلال اساليب خاصة ورسمية وصعبة والقانون الدستوري يهتم بالمؤسسات السياسية للدولة حيث يبحث في المؤسسات الفعلية فهو لا يدرسها فقط بحسب طابعها القانوني بل يقوم بتحليل سير عملها الفعلي ودورها في المجتمع وهكذا يستنير القانون بالسياسة وهي ايضا تنير الضوء للقانون في الواقع وهذا منهج يتعارض جذريا مع المنهج الذي يفصل القانون الدستوري تماما عن مواضيع الحكم والسياسة فيتناولها من زاوية قانونية واجرائية بحتة<sup>(١)</sup>.

ويمثل الدستور في الواقع وثيقة النصر السياسي لكل فئة او حزب يكرس قوته السياسية من خلال الدستور وهو أيضا يمثل وسيلة التوازن السياسي

(١) موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط١، (١٩٩٢)، ص١٤.

## الدولة بين علم القانون وفلسفة القانون

القانون الدستوري هو أحد فروع القانون العام الذي يُبيّن نظام الحكم في الدولة ويقصد بالقانون العام مجموعة القواعد القانونية التي تطبق على الدولة اما الدستور فله معنيان الأول موضوعي ويقصد به القواعد القانونية التي تبين نظام الحكم في الدولة ومعنى شكلي ويراد به الوثيقة التي تتضمن في الغالب بيان نظام الحكم في الدولة والقانون الدستوري في تناوله للأنظمة السياسية يسعى إلى ألا يقف القانون الدستوري عند مجرد الاقتصار على الشرح الفقهي والتحليل القانوني للنصوص الدستورية والانظمة السياسية بل يتم دراسة الانظمة السياسية من حيث التطبيق العملي وبيان إلى أي مدى تنسجم تلك الانظمة مع احكام القانون والى اي مدى تبتعد عنه في التطبيق العملي<sup>(١)</sup>.

فالقانون الدستوري بوصفه قانون الدولة تتناول مواضيعه التنظيم السياسي للدولة وقد اختلف الفقهاء في تعريف الدولة فمنهم من عرف الدولة بانها ظاهرة القوة المادية للدولة ومن اولئك الفقهاء اهرنج ودجي الذي يرى ان الدولة توجد حين ينقسم المجتمع إلى فئتين حكما بيدهم القوة ومحكومين تخضع للحكام ومن الفقهاء من اعطى الأولوية لعنصر التنظيم في الدولة ومن هؤلاء الفقهاء الفقيه بارتيلمي فالدولة عنده هي الامة او الشعب المنظم والامر كذلك بالنسبة للعلامة هوريو حيث يرى بان الدولة هي التنظيم السياسي والاقتصادي والقانوني للامة اما الفقيه اسمان فقد اهتم بالجانب القانوني للدولة حيث يعرف الدولة التشخيص

(١) د. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية، ج١، ط٢، بدون مكان طبع، (١٩٦٣)، ص١٧، ص٢٠، ص٢٣.

القانوني للشعب والامة وقد اهتم الفقيه لينور بموضوع الصالح العام فالدولة عنده تسعى لتحقيق مصلحة المجموع<sup>(1)</sup>.

ولا بد لنظام الحكم في الدولة من ان يتخذ شكلا معيناً كالنظام الرئاسي او النظام البرلماني أو غيرها من الانظمة السياسية المختلفة وهذا النظام السياسي بوصفه العنصر المحرك الاساسي يقدم اجابات للمجتمع عن التساؤلات التي يطرحها في شؤونه السياسية كتولية الحكام وتوزيع وظائف الدولة وتقييد سلطة الحكام والعلاقة بين السلطات وما سواها من القضايا<sup>(2)</sup>.

وتظهر ارادة اخضاع الحكام للقانون في صورة ارساء دساتير لا يسهل تغييرها الا من خلال اساليب خاصة ورسمية وصعبة والقانون الدستوري يهتم بالمؤسسات السياسية للدولة حيث يبحث في المؤسسات الفعلية فهو لا يدرسها فقط بحسب طابعها القانوني بل يقوم بتحليل سير عملها الفعلي ودورها في المجتمع وهكذا يستنير القانون بالسياسة وهي ايضا تنير الضوء للقانون في الواقع وهذا منهج يتعارض جذريا مع المنهج الذي يفصل القانون الدستوري تماما عن مواضع الحكم والسياسة فيتناولها من زاوية قانونية واجرائية بحتة<sup>(3)</sup>.

ويمثل الدستور في الواقع وثيقة النصر السياسي فكل فئة او حزب يكرس تفرضه طبيعة السلطة السياسية فتعدد القابضين على القوة الكبرى (القوة الحاكمة) يؤدي إلى حدوث نوع من الإسهام المشترك في القوة السياسية وبذلك تكون

(1) د. محمد علي ال ياسين، القانون الدستوري المبادئ الدستورية العامة، العراق، بغداد، مطبعة الديواني، ط٢، (٢٠٠٥)، ص ١٥١.

(2) د. ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج ٢، النظرية القانونية في الدولة وحكمها، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، بدون تاريخ، ص ٦١٥، ص ٦١٦.

(3) موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة د. جورج (3) سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط١، (١٩٩٢)، ص ١٤.

القواعد الدستورية هي في الواقع أساس (للتوازن السياسي)، أي توازن القوى الحاكمة مما يشير إلى هذه الثنائية في الطبيعة بين المفهوم القانوني والمفهوم السياسي وان ابتداع فكرة (السلطة المؤسسة) يؤدي إلى ايجاد طريقة تشريعية خاصة متميزة عن الطريقة التشريعية الاعتيادية فُحِصَت كلمة دستور بالتشريع الصادر عن السلطة المؤسسة بهدف ضمان الاستقرار الدستوري والهادئ للدولة بحيث تصبح التغييرات الدستورية امرا صعبا ومن جهة اخرى تقييد السلطة التشريعية الاعتيادية ويمكن القول ان ما وراء الدستور هو الوقائع فالسلطة المؤسسة في الواقع هي سلطة فعلية تستمد قوتها من الجماعة<sup>(1)</sup>.

فلا يمكن النظر إلى القانون بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى سواء كانت سياسية او اقتصادية او دينية او اخلاقية فلا بد من ربط القانون بالحياة، وتأتي فلسفة القانون لتقوم بدور الموجه للقانون نحو بلوغ الغاية المثلى، فإنجازات كبار فلاسفة القانون مهدت لمعظم الثورات كالثورة الإنجليزية (١٦٨٨)، والامريكية (١٧٧٦)، والثورة الفرنسية (١٧٨٩)، فكان لأراء مونتسكيو وروسو على سبيل المثال اثر كبير في ظهور الدولة الحديثة، فالزاوية التي تنظر بها فلسفة القانون إلى القانون هو النظرة الكلية الشاملة اما علم القانون فهو ينظر إلى القانون كحالات جزئية وهو بذلك يعجز عن تحديد ماهية القانون وطبيعته اما فلسفة القانون فتتناول غاية القانون او هدفه وطبيعة القانون او ماهيته ان فلسفة القانون كفكر مجرد لا غنى له عن مواجهة الواقع العملي اي الظواهر القانونية الواقعية وبخلاف ذلك تصبح فلسفة القانون مجرد تأمل خيالي والاستفادة منها وهنا يساهم كلاً من علم القانون وفلسفة القانون في غير منتج وعلى ذلك فان علم القانون

(1) د. منذر الشاوي، في الدستور، العراق، بغداد، مطبعة العاني، (١٩٦٤)، ص٧٨، ص٨٠، ص٨١، ص٨٩.

يبحث ما هو كائن فهو يتناول القانون في بلد معين وفي زمان معين اما فلسفة القانون فهي تتناول ما ينبغي ان يكون فهي تدرس القانون على مستوى عالمي(1).

لقد وجدت الطبقة البرجوازية خلال صراعها مع النظام الاقطاعي في فلاسفة القرنين السابع والثامن عشر امثال بيكون وهوبز ولوك في إنكلترا، وسبينوزا في هولندا، وهولباخ وفولتير وديدرو وجان جاك روسو ومنتسكيو في فرنسا، الصوت المعبر عن مطالبها وبعد ان انتصرت البرجوازية دونت في وثائق تاريخية شهيرة الحقوق التي ارادت صيانتها باعتبارها الطبقة المنتصرة. فمثلاً حق الملكية والذي وصفه اعلان (١٧٨٩) بانه حق مقدس لا يمكن المساس به الا في حدود المصلحة العامة وبشرط دفع تعويض عادل، إلا انه برز مفهوم اخر لهذا الحق تحت تأثير انتشار الافكار الاشتراكية وهو ان حق الملكية حق له وظيفة اجتماعية قابلة للانتزاع لأسباب مختلفة(2).

إن القانون ليس غاية في ذاته، بل ينبغي أن يسعى للنهوض بالمجتمع وتحسين أحواله وتيسير أهداف الحكومة وبالتالي يتحرى العدل ويسير في طريق التقدم والقانون في جزء كبير منه قد انبثق عن السياسة فالقانون يعكس الاتجاهات والخيارات السياسية وعلى ذلك فليست الجوانب الفنية للقواعد القانونية هي العنصر الوحيد، بل لا بد من النظر إلى التطورات الاجتماعية والسياسية إلا انه ذلك أن السياسة تتسم بالحركة وحرية العمل أما القانون فيتسم بالثبات والاستقرار الذي قد يصل إلى حد الجمود فتعتمد السياسة إلى إهدار القانون نفسه(3).

(1) د. حسن علي الذنون، فلسفة القانون، العراق، بغداد مطبعة العاني، ط١، (١٩٧٥)، ص٣، ص٧، ص٨، ص١٠، ص١٢، ص١٣، ص١٥، ص١٦، ص١٧، ص٢٩.  
(2) د. عبدالله اسماعيل البستاني، مساهمة في اعداد الدستور الدائم وقانون الانتخاب، العراق، بغداد (١٩٦٣)، ص٢٧، ص٢٨، ص٣١، ص٣٢.  
(3) د. مالك دوهان الحسن، المدخل لدراسة القانون، ج١، القاعدة القانونية، (١٩٦٤)، ص٢٤.

وتعد فلسفة القانون ضرورة عملية لفهم المذاهب الكبرى في القانون والدولة فمؤلفات وافكار فلاسفة القانون ادت إلى ظهور فكرة الدولة القانونية الحديثة وبلورت افكار مثل مبدا سيادة الامة ومبدأ الفصل بين السلطات وفكرة حقوق الإنسان. ولذا فتجاهل فلسفة القانون سيجعل معرفتنا قاصرة عن معرفة الغاية والمبادئ والاسس التي يقوم عليها القانون ففلسفة القانون تتجاوز حدود الدراسة الوضعية للقانون للبحث في روحه وجوهره<sup>(1)</sup>.

ومن هنا فان هندسة الدولة وإن احتاجت لعلم القانون كقواعد تحدد سلوك الحكام والمحكومين باتجاه معين، فإن فلسفة القانون تنير الطريق أمامها للسير في هذا الاتجاه، مستفيدة مما تطرحه الهندسة السياسية والهندسة الاجتماعية في وضع التصاميم والرؤى التي تترجم عملياً في التصميم الدستوري الذي يعبر عن الهندسة الدستورية للدولة والمجتمع.

(1) د. مؤيد زيدان، علم الاجتماع القانوني، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية (٢٠١٨)، ص26، ص27، ص28.

## السلطة السياسية واحتكار العنف المشروع

تعد السلطة السياسية من أهم عناصر الدولة حتى ان البعض عرف الدولة بانها تنظيم لسلطة القهر اي عرف الدولة بالسلطة، ومع ذلك فالسلطة السياسية ان لم تستند إلى رضى الجماعة التي تتولى حكمها فستبقى مجرد سلطة فعلية لا تسمح بقيام دولة بالمعنى الحديث حيث تحظى السلطة بقبول واعتراف المحكومين فالدولة تمثل الصورة الحديثة للجماعة السياسية وهي تقوم على اساس وجود مجموعة من الافراد يعيشون ضمن نطاق جغرافي ويخضعون لسلطة معينة والدولة الحديثة هي دولة قانونية تخضع جميع السلطات العامة فيها لحكم القانون ولها دستور يعبر عن الارادة العليا للمجتمع ويتحقق فيها مبدا الفصل بين السلطات وتتعترف وتوفر فيها ضمانات وحماية فهالة لحقوق الافراد وحررياتهم<sup>(1)</sup>.

فالدولة تعني مجموعة من الافراد يعيشون على اقليم محدد في ظل تنظيم سياسي معين، فهي منظمة سياسية اجتماعية قانونية وبذلك نكون امام حكام يقبضون على السلطة العليا في الدولة ومحكومين يخضعون لهذه السلطة وتعني سلطة الدولة قدرتها على فرض ارادتها على المجتمع ويعد عنصر القوة من العناصر الاساسية التي تقوم عليها سلطة الدولة بهدف حماية وجودها وامنها وتأخذ هذه القوة مظاهر عدة ومن مظاهرها القوة البوليسية والقوة العسكرية الا انه لا يمكن لسلطة الدولة ان تعتمد على القوة المادية وحدها لان ذلك يزعزع كيان السلطة فلا بد وان تحظى تلك السلطة بالشرعية اي رضا المحكومين وفي

(1) د. برهان زريق، فلسفة الدولة، سوريا، ط١، (٢٠١٩)، ص٨٩، ص١١٤، ص١١٥، ص١٨٧، ص١٨٨، ص١٨٩، ص١٩١، ص١٩٤.

وقبولهم لها وينبغي أيضا ان لا تخضع السلطة السياسية في الدولة لاي سلطة اخرى في الداخل كي تستطيع ان تؤدي وظائفها بحكم مسؤوليتها عن شؤون المجتمع العامة الداخلية والخارجية<sup>(1)</sup>.

ان مواجهة السلطة في ممارستها يعني إدراك أثرها فيما يصدر من اوامر ونواهي ويمكن ان يلجأ الحكام إلى القسر والارغام المادي لضمان تنفيذ تلك الاوامر والنواهي إذا اقتضى الامر ذلك وفي الواقع هنالك جملة من الظروف الموضوعية والذاتية تساعد بعض الاشخاص في الوصول للسلطة وقديما كانت القوة البدنية سببا اساسيا في المجتمعات البدائية في القبض على السلطة من بعض الافراد وقد تتخذ القوة شكلا اخر فيمكن ان تكون قوة عسكرية ولكن إذا كانت القوة وسيلة للاستيلاء على السلطة لكنها لا يمكن ان تستديم وجودها ما لم تحظى بقبول المحكومين طواعية واختيارا فسلطة الحكام لا بد وان تتفق مع الآراء والمعتقدات السائدة لدى اعضاء الفئة الاجتماعية وهنا تظهر طبيعة العلاقة بين السلطة والمعتقدات، ولتمييز سلطة الحكام عن باقي السلطات في المجتمع كالسلطة الابوية والسلطة العشائرية والسلطة الحزبية توصف بانها سلطة سياسية والتي تعني بالأصل المدينة او الدولة حيث تقرب كلمة مدينة الاغريقية من معنى الدولة في المفهوم المعاصر<sup>(2)</sup>.

فالجماعة التي لا تتمتع بأدنى حد من التنظيم السياسي لا يمكن ان ترقى إلى مستوى الدولة فلا بد من وجود هيئات سياسية تتولى ادارة المرافق العامة وتنظيم

(1) د. احسان حميد المفرجي، د. كطران زغير نعمة، د. رعد ناجي الجدة، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، جامعة بغداد، كلية القانون، (١٩٩٠)، ص ١٠، ص ٤٩، ص ٥٠، ص ١٤٧.

(2) د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، العراق، بغداد، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط ٢، (٢٠١٣)، ص ٢٧، ص ٢٨، ص ٣١، ص ٣٢، ص ٣٤.

الشؤون العامة للمجتمع بالشكل الذي يحقق حفظ كيان الدولة وتحقيق استقرارها ونموها بما تملكه من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ونجاح تلك السلطات في ادائها لوظائفها وممارستها لاختصاصاتها يتطلب عدم وجود سلطة اخرى تنافسها(1).

فلا يمكن ان توجد الدولة دون وجود سلطة سياسية تحكمها وتتألف الدولة من عناصر تتمثل في وجود (شعب واقليم وسلطة سياسية) وتعد السيادة العنصر الذي يميز الدولة عما عداها من التنظيمات فهي التي تحتكر وسائل القوة المشروعة فهي السلطة العليا التي لا تقف إلى جانبها سلطة عليا اخرى وذلك ضمن النطاق الداخلي للدولة وتعني أيضا سيادة الدولة ضمن النطاق الدولي استقلالية الدولة وعدم تبعيتها لاي دولة اخرى وسيادة الدولة دارت بين اتجاهين الأول جسدها في شخص الحاكم والثاني رأى انها تتجسد في ارادة الشعب وتأتي شرعية السلطة من وجود اعتقاد لدى عموم المحكومين بأحقية القابضين على السلطة في ممارسة هذه السلطة وادارة شؤون الدولة(2).

فالدولة فئة اجتماعية يتميز فيها الحكام الذين يقبضون على السلطة ويمارسونها والمحكومين الذين يخضعون لأوامر ونواهي الحكام في الدولة ويمارس الحكام سلطتهم من خلال قواعد معينة تنظم هذه الممارسة ومجموعة هذه القواعد التي تنظم ممارسة السلطة هي الدستور(3). واذا كان الشعب هو مصدر السلطة وصاحب السيادة فان ذلك يقتضي ان يعتقد الشعب بصلاحيته هذه السلطة وكونها

(1) د. عصام العطيبة، القانون الدولي العام، العراق، بغداد، مطبعة دار السلام، (١٩٧٨)، ص٢٠٨، ص٢١٤.

(2) د. علي يوسف الشكري، الوسيط في فلسفة الدولة، مكتبة زين الحقوقية والادبية، لبنان، بيروت، ط١، (٢٠١٨)، ص٢٢، ص٤٢، ص٧٤، ص٧٥، ص٨٧.

(3) د. منذر الشاوي، تأملات، العراق، بغداد، منشورات العدالة، (٢٠٠٣)، ص٧.

مستجيبة لقيم المجتمع ومصالحه العليا اي ان يتحقق رضا الشعب بالسلطة القائمة وهو ما يطلق عليه بالشرعية<sup>(1)</sup>.

فوجود الدولة القانونية التي تصان فيها الحقوق والحريات العامة للأفراد يقتضي وجود مبدأ الفصل بين السلطات حيث تستقل كل سلطة في ممارستها لاختصاصاتها وادائها لوظائفها ولا يجوز لاي سلطة ان تتجاوز حدود اختصاصاتها التي قررها الدستور<sup>(2)</sup>.

فالدولة القانونية هي تلك الدولة التي يخضع فيها الجميع حكماً ومحكومين لحكم القانون، فلا يكفي وجود القانون كنص، بل ينبغي ان يقترن بفاعلية القانون في الواقع من خلال حكم القانون وخضوع الجميع حكماً ومحكومين<sup>(3)</sup>. ف شعار العدل والانصاف يقضي بان التطبيق الدقيق للقانون هو اشد ألوان الظلم وعلاج هذا الداء انما يكون بالرجوع إلى محكمة الضمير<sup>(4)</sup>.

ففي كل مجتمع لابد من وجود قوة ارغام، وهي ضرورية لحياته واستقراره وتطوره، وبدونها يتفكك المجتمع ويتلاشى وهذا يعني وجود فئة الحكام قادرة على اكراه الاخرين وهم القابضون على القوة الكبرى. والدستور يلعب دوراً مهماً في تقييد كل السلطات في الدولة بما فيها السلطات العليا فاذا كانت القوة السياسية بيد فرد او حزب واحد فان الدستور يفقد كثيراً من اهميته في تقييد الحكام الا انه في ظل نظام ديمقراطي فان الدستور يلعب دوره الاساسي كوسيلة للتوازن

(1) انتصار حسين يونس حسين، شرعية السلطة في الدولة، دراسة مقارنة في الفقه الوضعي والفكر الاسلامي المعاصر، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية، ط١، (٢٠١٤)، ص٣١، ص٣٢.  
(2) د. حميد موحان عكوش، ايد خلف محمد جويعد، الديمقراطية والحريات العامة، التطور، المفهوم، الانواع، الضمانات، العراق - بغداد، مكتبة السنهوري، (٢٠١٣)، ص٢٥٤.  
(3) عبد المجيد ابراهيم سليم، السلطة التقديرية للمشرع، اطروحة دكتوراه، جامعة الرزازيق، كلية الحقوق، القسم العام، (٢٠٠٩)، ص١.  
(4) د. عبد الرحمن بدوي، فلسفة القانون والسياسة، الكويت، وكالة المطبوعات، (١٩٧٩)، ص٢٨.

السياسي والنتيجة الواقعية هي ان الدستور في الواقع لا يقيد السلطة بل القابضون على السلطة يقيد أحدهم الاخر، فهو في الواقع تقييد فعلي لا تقييد قانوني(1).

إن السلطة السياسية تقوم على عدة مرتكزات تمنحها الاستمرارية والقبول في المجتمع ولا يمكن لأي سلطة ان تحيي بدون هذه المرتكزات وهي متداخلة مع بعضها البعض الى الحد الذي قد يصعب معه الفصل بينها وهي (القانون، القوة، الطاعة والشرعية) ويعد القانون وسيلة السلطة فلا يمكن للسلطة ان تحكم بدون قانون ينظم المجتمع، ويحدد الدستور بوصفه القانون الاساس شكل الدولة ونظام الحكم وحدود كل سلطة والعلاقة بينها وايضا يحدد الواجبات والحقوق الاساسية للأفراد ويضع الضمانات لها في مواجهة السلطة والدستور لذلك ليس مجرد وثيقة مكتوبة تتناول نظام الحكم في الدولة بل هو في الواقع صياغة قانونية لفكر او فلسفة سياسية للسلطة الحاكمة(2). وان الامتثال والطاعة للسلطة يحتاج لدرجة من القوة المشروعة والقوة المشروعة لا تستقيم الا حين يحدد القانون اطارها فالدستور يحدد معيار شرعية الوسائل التي تستخدمها السلطة لتفرض ارادتها وضمن خضوع المجتمع لهذه الإرادة(3).

(1) د. منذر الشاوي، في الدستور، مصدر سابق، ص8، ص9، ص٣٥، ص83، ص328، ص329.  
(2) د. هشام حكمت عبد الستار، د. وليد سالم محمد، د. رغيد نصيف جاسم، علم الاجتماع السياسي، جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط١، بغداد، (٢٠١٩)، ص٥٥.  
(3) د. هشام حكمت عبد الستار، د. وليد سالم محمد، د. رغيد نصيف جاسم، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٥٦.

## وظائف الدولة في ضوء الفلسفة السياسية

تتميز الدولة بأنها صاحبة القوة العليا والتي تعلق فوق اي تنظيمات او جماعات اخرى داخل الدولة وتتولى اجهزتها ومؤسساتها صياغة القرارات والسياسات العامة وتنفيذها في المجتمع، ويفترض فيها ان تعبر عن المصلحة العامة والدولة في ذلك تمارس اختصاصاتها ضمن حدود نطاق جغرافي معين ولكن تبني الدولة لمذهب او فلسفة معينة سوف يحدد من دور الدولة بالنسبة لممارستها لوظائفها. فدولة الحد الأدنى من التدخل هو مفهوم ينادي به المذهب الفردي الحر على نحو يرى فيه هذا المذهب ترك الحرية للمواطنين في ان يمارسوا نشاطاتهم على النحو الذي يعتقدون انه الافضل الا ان وظيفة الدولة في ظل المذهب الاجتماعي يأخذ مدى تدخل واسع في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي الدول ذات الطبيعة الشمولية تتدخل الدولة في كل تفاصيل الحياة بل حتى في معتقدات الافراد عبر منظومة معقدة من اليات الرقابة الصارمة ونظام ايدلوجي مهيم يستهدف إحكام السيطرة على الدولة بكل تفاصيلها<sup>(1)</sup>.

ويختلط أصل الدولة مع نشأة السلطة السياسية واساسها ويصعب كثيرا التمييز بينهما من الناحية العملية وان كان التمييز من الناحية النظرية ممكنا على اساس ان أصل الدولة يتميز بالطابع التاريخي والاجتماعي اما البحث في أصل نشأة السلطة السياسية له طابع قانوني يهدف إلى تحديد اساس خضوع المحكومين للحكام ونتيجة لذلك فان النظريات التي طرحت في أصل نشأة الدولة تعد في

(1) محمود حيدر، الدولة فلسفتها تاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، ط١، (٢٠١٨)، ص٣٣، ص٣٤، ص٨٣.

الوقت نفسه بحثاً في الاساس الذي تستند اليه السلطة السياسية فيها، والسلطة السياسية في ممارستها لوظائفها فهي تتبع في الواقع توجه أو فلسفة معينة تعتنقها. فوظيفة الدولة في المذهب الفردي، تقوم على اعلاء شأن الفرد واعتباره الأساس الذي يقوم عليه المجتمع. ووظيفة الدولة لا تعدو ان تكون وظيفة الدولة الحارسة، فنشاط الدولة وفقاً لهذا المذهب ينبغي ان يكون في اضييق الحدود الممكنة وان يترك المجال واسعاً للفرد لمباشرة نشاطه وإطلاق طاقاته وابداعه. وقامت الافكار الاشتراكية على نقيض مفهوم المذهب الفردي فهي ترى ان الجماعة هي الغاية وان الدولة يجب ان تقوم بأعباء كبيرة ومتعددة. وان، رفاهية الفرد لا تتحقق بالشكل المطلوب الا بعد تحقيق رفاهية الجماعة ككل<sup>(1)</sup>.

إن اعلان الحرية القانونية ادى إلى تبني مبدأ سلطان الإرادة وحرية التعاقد وأصبح الأفراد ينظمون علاقاتهم بأنفسهم عن طريق التعاقد دون الحاجة إلى تدخل الدولة. اما إعلان الحرية الاقتصادية فكان ان ساد مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) الذي أطلق حرية الافراد في ادارة شؤون الاقتصاد دون اي تدخل من الدولة الا ان المناداة بالحرية والمساواة المطلقة بين الافراد كان يغفل المساواة الواقعية الفعلية فالأفراد في الواقع لم يكونوا متساوين في مراكزهم الاقتصادية وبالتالي فإطلاق الحرية هو في الواقع أطلق لحرية اصحاب القوة والنفوذ الاقتصادي ليملوا شروطهم على من هم أضعف منهم مركزاً اقتصادياً. الفردي الحر، حيث نادى المذهب الاجتماعي بأن المجتمع هو الشرط الضروري لحياة الإنسان المادية والفكرية والوسط الذي بدونه لا يوجد معنى لمفاهيم الحقوق والالتزامات وبالتالي

(1) د حافظ علوان حمادي الدليمي، المدخل إلى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية العراقية، بغداد، (١٩٩٩)، ص ٨٢، ص ٩٧، ص ٩٨، ص ٩٩، ص ١٠٠، ص ١٠١، ص ١٠٣.

أصبح تقييد مبدأ سلطان الارادة بضرورات النظام الاجتماعي أمر مهم بعد ان اظهر التطبيق العملي ان العقد أصبح وسيلة الأقوياء لإضفاء الصفة الشرعية على تحكمهم بالضعفاء<sup>(1)</sup>.

كما أن المناداة بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الا في حدود ضيقة متأثراً بالمذهب الفردي، قد تبلور أيضاً في نطاق الموازنة العامة للدولة في ان أفضل الموازنات هي التي تكون اقلها نفقات وان توازن الموازنة بين كل من الايرادات والنفقات امر يفرض ضرورته في الموازنة السنوية ولكن مع توسع دور الدول الحديثة وزيادة تدخلها في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد اصبحت الموازنة اداة رئيسية من ادوات الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية ولم يعد التوازن الحفاظ على التوازن المالي بين الايرادات والنفقات العامة مهما بل المهم هو التوازن الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد القومي ككل (التوازن العام) الذي يستأثر باهتمام السلطة<sup>(2)</sup>.

فسلطات الدولة ينبغي ان تكون قادرة على استقبال مطالب الجمهور بشكل مباشر او عن طريق الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني وهذه المدخلات عند التفاعل معها قد تخرج في صورة قرارات فأما قد تكون القرارات الصادرة عن الفردي الحر، حيث نادى المذهب الاجتماعي بأن المجتمع هو الشرط الضروري لحياة الإنسان المادية والفكرية والوسط الذي بدونه لا يوجد معنى لمفاهيم الحقوق والالتزامات وبالتالي أصبح تقييد مبدأ سلطان الارادة بضرورات النظام

(1) د. عدنان العابد، د. يوسف الياس، قانون العمل، العراق - بغداد، المكتبة القانونية، ط٢، (٢٠٠٩)، ص١٠، ص١٢، ص١٣.

(2) د. طاهر الجنابي، علم المالية والتشريع المالي، العراق، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، كلية القانون، المكتبة القانونية، بغداد، شارع المنتبي، بدون تاريخ، ص٩، ص١٠٨، ص١٠٩.

الاجتماعي أمر مهم بعد ان اظهر التطبيق العملي ان العقد أصبح وسيلة الأقوياء لإضفاء الصفة الشرعية على تحكمهم بالضعفاء(1).

كما أن المناداة بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الا في حدود ضيقة تأثراً بالمذهب الفردي، قد تبلور أيضاً في نطاق الموازنة العامة للدولة في ان أفضل الموازنات هي التي تكون اقلها نفقات وان توازن الموازنة بين كل من الايرادات والنفقات امر يفرض ضرورته في الموازنة السنوية ولكن مع توسع دور الدول الحديثة وزيادة تدخلها في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد اصبحت الموازنة اداة رئيسية من ادوات الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية ولم يعد التوازن الحفاظ على التوازن المالي بين الايرادات والنفقات العامة مهما بل المهم هو التوازن الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد القومي ككل (التوازن العام) الذي يستأثر باهتمام السلطة(2).

فسلطات الدولة ينبغي ان تكون قادرة على استقبال مطالب الجمهور بشكل مباشر او عن طريق الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني وهذه المدخلات عند التفاعل معها قد تخرج في صورة قرارات فأما قد تكون القرارات الصادرة عن مدى تدخل الدولة في هذه الوظائف بحسب طبيعة المذهب السياسي الذي تعتنقه الدولة(3).

(1) د. عدنان العابد، د. يوسف الياس، قانون العمل، العراق - بغداد، المكتبة القانونية، ط٢، (٢٠٠٩)، ص١٠، ص١٢، ص١٣.

(2) د. طاهر الجنابي، علم المالية والتشريع المالي، العراق، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، كلية القانون، المكتبة القانونية، بغداد، شارع المتنبي، بدون تاريخ، ص٩، ص١٠٨، ص١٠٩.

(3) جلطي منصور، وظيفة الدولة في الانظمة الدستورية، دراسة تأصيلية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، مجلة كلية القانون والتنمية، المجلد (٨)، العدد (١)، (٢٠٢٠)، ص١١٠، ص١١١.

والدولة كتنظيم سياسي قانوني جغرافي يقوم على فكرة القانون كقاعدة موضوعية عامة تستند الى تنظيم سياسي مدعوم بجهاز بيروقراطي يدير شؤونها، إلا إن المنظور التقليدي لوظائف الدولة تراوح بين المذهب الليبرالي الذي يدعو الى عدم تدخل الدولة وبين المذهب الاجتماعي الذي يدعو لتدخلها، يقف منظور ثالث ومعاصر لدور الدولة موقفا وسطا بين المذهبين حيث يرى ان المواطن لم يعد يكتفي بمطالبة الدولة بعدم انتهاك حقوقه او التعدي عليها بل اصبح يطالب الدولة بضمان الحق في توفير فرص العمل وتحقيق نوع من العدالة في توزيع الثروة وتوفير الرعاية الصحية واصبح للدولة حق التدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي فلا يقتصر دورها عند حدود دعم بعض القطاعات والاشراف والرقابة بل امتد دورها ليشمل مسؤوليتها عن تحقيق وضمان التقدم الاجتماعي في مجال التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي فهي من جهة تسمح بالنشاط الفردي ومن جهة تضمن حقوق اوسع لمختلف الفئات<sup>(1)</sup>.

(1) د. هشام حكمت عبد الستار، د. وليد سالم محمد، د. رغد نصيف جاسم، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ٦١، ص ٦٥، ص ٦٦.

## علاقة الهندسة السياسية بالهندسة الدستورية

تهتم الهندسة السياسية ببناء الدولة داخليا وخارجيا ويعني ذلك تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء اي فرض قوة الدولة وتطويرها فالدولة تقاس بحجم البناء الذي تؤسس عليه وقدرتها على تحقيق مصالحها(1).

وتعتمد الهندسة السياسية على منطق تكاملي ديناميكي يجمع بين التأسيس المرجعي (الدستور والقوانين) والتأسيس بالمشروعية (الانتخابات) والتأسيس للفاعلية الديمقراطية (المؤسسات). والهندسة الدستورية هي احدى العمليات التي تستند اليها الهندسة السياسية حيث تهدف الى اخضاع المؤسسات السياسية لحكم القانون والدستور(2).

تشير الهندسة السياسية إلى بناء الدولة كعملية علمية واقعية، تقوم على اساس مفاهيم ومبادئ وخطط تهدف إلى الانتقال بالدولة من الوضع الحالي إلى وضع متقدم في السلم الحضاري فهي عملية تخطيطية شاملة تقوم على الارقام والاحصاءات وتقدير الموارد وتوقع النتائج فهي ليست عملية ارتجالية او تنطلق من تقييمات ذاتية وتصورات شخصية. ويبحث القانون الدستوري في هندسة الدولة وبيان مكوناتها الاساسية وهي (الارض والشعب والسلطة السياسية) وهذا

1) فخر عماد خليل العبادي، الهندسة السياسية ومسارات التأثير في السياسة الخارجية، دراسة حالة العراق، (1) المجلة الدولية للبحوث العلمية، الاصدار (٢) العدد (٤)، ابريل (٢٠٢٣)، ص١٠٧.

2) د. منى خيري مصطفى الشوري، الهندسة السياسية ودورها في ادارة التعددية الاثنية، دراسة حالة اثيوبيا (2018، 2022)، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية، العدد 38، الجزء السادس، (2023)، ص506، ص٥٠٧.

التوصيف ضمن علم القانون، هو توصيف محايد ولكن توصيف الدولة كدولة حضارية ودولة غير حضارية (متخلفة) هو توصيف تقييمي، اذا ادخلنا مقومات بناء الدولة الحضارية الحديثة (المركب الحضاري) وتشمل (الإنسان، الارض، الزمن، العلم، العمل) والتي تستند إلى قيم حضارية عليا مثل (العدالة، حقوق الإنسان، الديمقراطية، المواطنة، المؤسساتية، التفكير العلمي، استثمار الوقت)<sup>(1)</sup>.

فالهندسة السياسية هي علم بناء الدولة من خلال تخطيط يشمل السلطة والمجتمع وبناء او اعادة بناء مؤسسات الدولة العامة والخاصة بالشكل الذي يؤدي إلى انتقال الدولة من التخلف إلى التقدم او من التقدم إلى التقدم الاعلى فهو يعمل على وضع اليات مستدامة لتحقيق نهضة الدولة وتقدمها<sup>(2)</sup>.

وهناك جملة من العوامل تساهم في بناء قوة الدولة وتحديد طبيعة الدور المؤثر الذي تلعبه، فالموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والممرات الدولية التي تقع عليها الدولة والموارد الطبيعية وحجم السكان والقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية ودرجة الاستقرار السياسي والقدرة العلمية والتكنولوجية وقوة القيم الثقافية، وكفاءة القيادة التي تمتلك الرؤية الاستراتيجية في ادارة مقومات وعناصر القوة التي تتمتع بها الدولة كل ذلك يؤثر في هندسة بناء الدولة<sup>(3)</sup>.

(1) محمد عبد الجبار الشبوط، الهندسة السياسية للدولة الحضارية الحديثة ومقالات اخرى، لبنان، بيروت، العراق، النجف الاشرف، العارف للطبوعات، ط١، (٢٠٢٢)، ص١٥، ص٣٠.

(2) احمد المسلماني، الهندسة السياسية، علم بناء الدول، مقال منشور في ٢٨، يناير، (٢٠١٧)، جريدة الوطن، على الموقع الالكتروني <https://www.elwatannews.com/news/details/1825268> تاريخ الدخول ٢٠٢٥ / ٢ / ١٤.

(3) د. بن عائشة محمد الامين، الصين هندسة سياسية اقليمية للريادة العالمية، المانيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، (٢٠١٢)، ص٣٣، ص٣٥.

كدولة حضارية ودولة عبر حضارية (متخلفة) هو توصيف تقييمي، اذا ادخلنا مقومات بناء الدولة الحضارية الحديثة (المركب الحضاري) وتشمل (الإنسان، الارض، الزمن، العلم، العمل) والتي تستند إلى قيم حضارية عليا مثل (العدالة، حقوق الإنسان، الديمقراطية، المواطنة، المؤسساتية، التفكير العلمي، استثمار الوقت)<sup>(1)</sup>.

فالهندسة السياسية هي علم بناء الدولة من خلال تخطيط يشمل السلطة والمجتمع وبناء او اعادة بناء مؤسسات الدولة العامة والخاصة بالشكل الذي يؤدي إلى انتقال الدولة من التخلف إلى التقدم او من التقدم إلى التقدم الاعلى فهو يعمل على وضع اليات مستدامة لتحقيق نهضة الدولة وتقديمها<sup>(2)</sup>.

وهناك جملة من العوامل تساهم في بناء قوة الدولة وتحديد طبيعة الدور المؤثر الذي تلعبه، فالموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والممرات الدولية التي تقع عليها الدولة والموارد الطبيعية وحجم السكان والقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية ودرجة الاستقرار السياسي والقدرة العلمية والتكنولوجية وقوة القيم الثقافية، وكفاءة القيادة التي تمتلك الرؤية الاستراتيجية في ادارة مقومات وعناصر القوة التي تتمتع بها الدولة كل ذلك يؤثر في هندسة بناء الدولة<sup>(3)</sup>.

(1) محمد عبد الجبار الشبوط، الهندسة السياسية للدولة الحضارية الحديثة ومقالات اخرى، لبنان، بيروت، العراق، النجف الاشرف، العارف للطبوعات، ط١، (٢٠٢٢)، ص١٥، ص٣٠.

(2) احمد المسلماني، الهندسة السياسية، علم بناء الدول، مقال منشور في ٢٨، يناير، (٢٠١٧)، جريدة الوطن، على الموقع الالكتروني <https://www.elwatannews.com/news/details/1825268> تاريخ الدخول ٢٠٢٥ / ٢ / ١٤.

(3) د. بن عائشة محمد الامين، الصين هندسة سياسية اقليمية للريادة العالمية، المانيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، (٢٠١٢)، ص٣٣، ص٣٥.

المعلومات، والمسائلة وتعني مسائلة اصحاب القرار عن تصرفاتهم، الكفاءة والفعالية اي حسن استغلال الموارد المتاحة في تحقيق أفضل انتاجية(1).

وينبغي ان تكون اولوية العدالة هي الغاية الاساسية للمؤسسات الاجتماعية والانظمة الفكرية فالقوانين والمؤسسات مهما كانت كفؤة وجيدة التشكيل ان لم تكن عادلة فلا بد من اصلاحها او تغييرها والمادة الأولية للعدالة هي البنية الاساسية للمجتمع وتشمل العدالة الطريقة التي من خلالها يتم توزيع الحقوق والواجبات الاساسية(2).

تنتمي معظم التوجهات النظرية الرئيسية في مجال فلسفة الدولة الحديثة وهندستها إلى عدة اتجاهات فكرية. وتقوم الدولة الحديثة على فكرة متخيلة مفادها (ارادة التمثيل) ومؤدى ذلك هو ان الشعب هو وحده صاحب السلطة وهو الذي يملك السيادة وبالتالي فالقانون هو تعبير عن هذه السيادة ويؤكد ذلك صدورها باسم الشعب كتعبير عن ذلك، وتكمن قوة الدولة الحديثة وتماسكها في قدرتها على تنظيم المجتمع والتوغل فيه ثقافياً وليس لاي وحدة او كيان في الدولة ان يتمتع باي سلطة مستقلة ذاتيا وهذا السبب تسعى الدول لتفكيك مثل تلك الكيانات الداخلية اذا كان لها وجود مؤثر على القرار السياسي والتنظيم الاجتماعي بالشكل الذي يؤثر على ولاء الفرد للدولة ولذا تسعى الدولة إلى تفكيك هذه البنى وتوجيه الولاء للدولة وتقوية قدرتها على الوغل في المجتمع ثقافياً(3).

(1) ربيعة تجاني، حوكمة مؤسسات التعليم العالي، رسالة ماجستير، جماعة قاصدي مرباح ورقة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (٢٠١٦)، ص٢٢، ٢٣.

(2) جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة د ليلي الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، (٢٠١١)، ص٢٩، ص٣٠.

(3) محمود حيدر الدولة فلسفتها وتاريخها من الاغريق إلى ما بعد الحداثة، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة مصطلحات معاصرة، العتبة العباسية المقدسة، ط١، (٢٠١٨)، ص٩٤، ص٩٥، ص٩٩، ص١٠١.

يرى غالبية الفقه ان اركان الدولة هي الشعب الاقليم السلطة الا ان الدولة وحتى تحقق أهدافها في النهوض والنمو والتقدم فهي تحتاج في عصر تسوده الصراعات ولغة المصالح إلى قدرة فعالة في نطاق العلاقات الدولية من خلال العمل الدبلوماسي والذي يمثل العمل الرسمي في توجيه العلاقات بين الدول فهي علم وفن تمثيل الدولة بالشكل الذي يحقق مصالحها في مجال العلاقات الدولية وما يستتبعه من ادارة السياسة الخارجية للدولة<sup>(1)</sup>.

يؤثر العامل الجغرافي بشكل كبير في سلوك الدولة، والدولة في إطار الجغرافية السياسية تشتمل على عنصرين هما الارض والشعب وينتج عنهما عنصر ثالث هو نتاج تفاعل العنصرين المذكورين وهذا العنصر يحدد هو الذي يحدد كفاءة الامة في ذاتها وفي علاقتها مع غيرها من الأمم. وتأتي قوة الدولة من خلال جملة عوامل منها الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، الحدود، السكان، الموارد الطبيعية، القدرات الاقتصادية، القوة العسكرية، النظام السياسي للدولة، الأيدلوجية، الاحزاب السياسية، جماعات الضغط، الرأي العام<sup>(2)</sup>.

وتعتبر الهندسة الدستورية عن عملية تخطيطية معقنة ومركبة لمؤسسات النظام السياسي تستهدف تشكيل النظام الدستوري والبناء المؤسسي، ويقوم المؤسس هنا بدور المهندس من خلال عملية تأسيسية لوضع الدستور تنتهي في جانبها الشكلي مع نتائجها وهو الوثيقة الدستورية<sup>(3)</sup>.

(1) د. علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، مؤسسة الصادق الثقافية، (٢٠١١)، ص ١٠، ص ١١.

(2) د. نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبولوتيك، العراق، بغداد، دار ومكتبة عدنان، ط١، (٢٠١٤)، ص ٣٠، ص ٣١، ص ٩٢، ص ١٠٠-١٣٦، ص ١٣٩-١٤٦.

(3) رشاد توام، خطوة الى الخلف، تداعيات الهندسة الدستورية للانتقال على العملية التأسيسية في مصر وتونس، مجلة سياسات عربية، العدد (٥٢) المجلد (٩) ايلول، سبتمبر، (2021)، ص ٤٣.

وتعد الدساتير من اهم المجالات التي تظهر فيها ملائمة القانون الاساسي في ضوء الواقع الجديد سواء عن طريق تفسير الدساتير او عن طريق تعديلها او تبديلها حيث تلعب الاحداث والتحويلات الكبرى دورا مهما في تطوير وبلورت الكثير من المفاهيم السياسية والقيم الاجتماعية مما يدعو الشعوب والحكومات إلى اعادة تنظيم علاقاتها ببعضها على اسس جديدة ويظهر ذلك بشكل واضح في نطاق الدستور ولذا فدراسة وتحليل الدساتير ينبغي ان لا تقف عند حدود النص الدستوري بل لابد من تحليل القوى المؤثرة في تكوين الدستور فالقوى السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية تساهم في تحديد الاتجاهات والخيارات السياسية التي تساهم بدورها في بلورة المجتمع على اسس جديدة تساهم في صناعة الدستور<sup>(1)</sup>.

وتشير الهندسة الدستورية الى تأسيس مرجعي لبناء التوازنات والتوافقات في المجتمع على اساس احترام الكرامة الانسانية واشباع حاجات الافراد وهي تسعى ايضاً الى إخضاع المؤسسات السياسية لحكم القانون والدستور وتحويل الخلافات والصراعات السياسية الى الحوار والمشاركة السياسية من اجل بناء دولة قانونية دستورية يخضع فيها الجميع حكما ومحكومين لحكم القانون، كما تعمل على تنظيم ممارسة السلطة من اجل اضافة الشرعية على مصدرها ومجال عملها<sup>(2)</sup>.

(1) د. طلعت الشيباني، القوى المؤثرة في الدساتير وتفسير الدستور العراقي العراق، بغداد، دار القارئ، مطبعة العاني، (١٩٥٤)، ص3، ص8.

علي سعدي عبد الزهرة جبير ، الهندسة السياسية والدستورية ، مجلة تمكين الاجتماعي ، المجلد ٢، العدد 2 ، ديسمبر، (٢٠٢٠)، ص5، ص56.

فالهندسة الدستورية هي عملية تصميم او اعادة تصميم المؤسسات الدستورية تنتهي بوضع وثيقة دستورية تعكس الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة والمجتمع، وهي تقوم على عدة اسس منها، مراعاة التوازن بين السلطات وليس مجرد الفصل بينها وايضا بيان كيفية اسناد وتداول السلطة وفق الية مؤسساتية لا شخصية والموازنة بين السلطة والحرية كما ينبغي ألا تحتوي الوثيقة الدستورية على اية ثغرات تتيح امكانية تأويلها او تفسيرها بشكل فئوي او مصلي لاسيما ما يتعلق بالتداول السلمي للسلطة(1).

### علاقة الهندسة الاجتماعية بالهندسة الدستورية

ان حاجة السلطة لإقناع مجتمعها بشرعيتها لضمان القبول الطوعي للمجتمع لهذه السلطة لتحقيق استقرار هذه السلطة واستمراريتها وثباتها دعت إلى ضرورة الهندسة الاجتماعية ومن جهة اخرى فالصراع بين مختلف الاتجاهات والانظمة السياسية مما يتطلب صناعة مجتمعاتها فكريا وقيمية وسلوكيا بما يلبي احتياجاتها لضمان وحدة مجتمعاتها وقوتها ولذا فقد غدت المؤسسات اليوم مهمة اهتماما واسعا بالهندسة الاجتماعية ان الحداثة الغربية قامت في جانب اساس منها على مبدا اخضاع الإنسان ومراقبته بالتحكم فيه عقليا ونفسيا واقتصاديا وسياسيا من خلال فهم طريقة تكوين وعمل العقل والجسد الإنسانيين ومعرفة كل شيء عنه وعن صفاته وقدراته حتى تتمكن السلطة من اختراقه بقصد (الضبط

درويش جمال، الهندسة الدستورية كضمان لنفاذ القواعد الدستورية، مجلة السياسة العالمية، العدد ١، ص١٢، <https://asjp.cerist.dz/en/article/147966>، (٢٠٢٠)، بحث منشور على الرابط: ص١٧.

والتحكم) بدلاً من اخضاعه لقوة قاهرة ومباشرة. فالسلطة تمارس وظائفها بوصفها سلطة مستترة مع امكانية ظهورها وتجليها عند الضرورة فوسائل واساليب ضبط الافراد والجماعات والتحكم بها سلميا عبر نماذج مصممة سلفا يجعل الافراد مستعدين لطاعتها وتأييد سياساتها بما يجنب السلطة استعمال العنف في اقل قدر ممكن مع اطبر قدر من السلمية(1).

وان اختلفت طريقة نظر الفلاسفة والمفكرين للدولة من الدافع الاخلاقي عند هيجل إلى اعتبارها قائمة على القانون الطبيعي عند هوبز وشميث إلى كارل ماركس الذي اعتبر الدولة نتاجا للسيطرة الاقتصادية لطبقة على طبقة اخرى في حين نظر كلسن اليها بوصفها ظاهرة قانونية في حين نظر اليها غرامشي كنظام للهيمنة ووجد فوكو انها تخترق الثقافي وتتخلله على نحو عميق وعليه فان مضمون الدولة متغير بتغير الاتجاهات والتيارات والافكار الفلسفية فقد يسيطر على الدولة ليبراليون او اشتراكيون او ماركسيون لكن شكل الدولة كبنى ومؤسسات وعناصر اساسية تمتلكها الدولة تكونت طيلة سيرورة تاريخية بحيث لا يمكن تصور الدولة بدونها، ولكي يستطيع اي كيان سياسي ان يتبنى خصائص الدولة الحديثة يتعين عليه امتلاك وسائل القدرة على اختراق المجتمع والثقافة وتشكيلها بطريقة تساعد على تكوين وصناعة مواطني الدولة(2).

ان بناء الدولة يشير في دلالاته إلى ايجاد مؤسسات معينة مثل الجيش الشرطة الوزارات اجهزة ادارية بيروقراطية... الخ، بينما يعني بناء الامة هندسة

(1) د. علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية، صناعة الانسان والمواطن، الجزائر، وهران، مكتبة مؤمن قریش، ابن الندیم للنشر والتوزيع، ط١، (٢٠١٧)، ص٤٢٣، ص٤٢٥، ص٤٢٧.  
(2) د. وائل حلاق، الدولة المستحيلة، الاسلام والسياسة ومازق الحداثة الاخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، بيروت، ط١، (٢٠١٤)، ص٥٨، ص٥٩، ص٦٠، ص٦١.



واسع النطاق في مجال الاقتصاد سيؤثر بالتأكيد على مستوى ولاء المواطنين ويهيمن عليه<sup>(1)</sup>.

الامة كجماعة سياسية متخيلة ليست جماعة خيالية بل هي حقيقة واقعية حيث يجري تخيلها بأدوات واقعية، فالغرس المنهجي من خلال وسائل الاعلام والنظام التربوي والانظمة الادارية وسواها تلعب دورا كبيرا في سياسات بناء الامة التي تلعبها الدول الحديثة، وهنا نحن امام امرين أساسيين، الأول، هو ادوات التخيل، والثاني، حدود التخيل، فلا يمكن تخيل امة بلا حدود فتخيل الحدود (سياسية، ادارية، جغرافية، لغوية) وبداية تحديد الخصوصية، فتصورات الامة الرمزية والنتائج الثقافية لامة اضرحة الجنود المجهولين، المتاحف، الشعر، الموسيقى، الفنون التشكيلية، فهذه تساهم في بث تصورات تعبر عن خصوصية هذه الجماعة المتخيلة<sup>(2)</sup>.

حيث تشكل هوية كل شخص من جملة من عناصر الانتماء مثل الانتماء الديني او الاثني واللغوي والمهني والوسط الاجتماعي والانتماء لقرية او مدينة او عشيرة او نقابة او حزب او رابطة معينة من المؤكد ان هذا الانتماءات ليست على درجة واحدة من الأهمية. تشكل الهوية انتماءات متعددة فهي كل متكامل. كما ان المحيط الاجتماعي يساهم في تحديد معنى الانتماء. ان الاعتراف بتعدد الانتماءات داخل الجماعة الوطنية قد تخفف التوترات بين المكونات، ولكنها في ذات الوقت عملية حساسة لان الانتماءات العرقية والطائفية ستحول الهويات الفرعية الى هويات بديلة عن الهوية الوطنية الجامعة، فبدلا من دفع افراد المجتمع

(1) صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، تصدير فرانسيس فوكوياما، ترجمة حسام نايل، لبنان، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر. ط١، (٢٠١٧)، ص٢٣.

(2) بندكت اندرسن، الجماعات المتخيلة، تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب، تقديم عزمي بشارة، بيروت، لبنان، ط١، (٢٠٠٩)، ص٢٩، ص٣٠، ص٥٥، ص١٥٩.

نحو الانتماء الوطني يصبح الانتماء الفرعي هو الأساس، حين تدخل لغة المصالح والمكاسب لسياسيين يجعلون منها رأسمال تجارتهم و علة وجودهم على حساب وطنهم، إن التعامل على اساس تمتع كل مواطن بحقوقه كاملة مهما كانت انتماءاته، وتقليص التفاوت ومعالجة المظالم يؤدي تدريجيا الى تقليص التوترات العرقية او الدينية(1).

ان حدود (اللغة، الدين، العنصر، الطائفة، القبيلة، الاقليم، الطبقة، العائلة، الثروة) كلها امور يكتسبها الفرد من خلال المجتمع وتعمل الاصنام الاجتماعية على تشجيعها وترسيخها بهدف تقسيم المجتمع الى فئات صنية و اجزاء متباينة متباغضة ومتباعدة الى درجة يصبح اي تفوق علمي وتحصيل ثقافي للفرد امور ثانوية لا اهمية لها بالنسبة لتلك الحدود. وفي مجتمعات التخلف والاستبداد تتكاتف الاصنام الاجتماعية للسير بالمجتمع نحو الوراء أياً كانت فئة الصنم الاجتماعي، طبقة او طائفة او اقليم او عنصر قريب من الصنم، فإنها جميعها تشترك في مصلحة واحدة وهي ابقاء الجماهير ساذجة عمياء تدين بالولاء والطاعة(2).

وفي مجتمع تكثر فيه التكتلات البشرية ويكون خاليا من اي فكرة وطنية جامعة متشعب بالخرافات والانقسامات القبلية والطائفية ومملوء بالفوضى فتشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الحالة يحتاج لعملية نمو صعبة تدريجية وبطيئة في بعض الاحيان وجهود عظيمة ولذا قد يكون واحدة من الوسائل والتقنيات هي بناء

(1) امين معلوف، الهويات القاتلة - قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة نبيل محسن، سوريا، دمشق، ورد للطباعة والنشر والتوزيع ط ١، (١٩٩٩)، ص ١٤، ص ٢٥، ص ٢٧، ص ١٣١.

(2) د. عبد الجليل الطاهر، اصنام المجتمع بحث في التحيز والتعصب والنفاق الاجتماعي، الناشر المركز الأكاديمي للأبحاث، العراق، تورنتو، كندا، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط ١، (٢٠١٦)، ص ٦، ص ١٢، ص ١٤، ص ٩١، ص ٩٢.

جيش يكون العمود الفقري للدولة يعتمد على التجنيد الاجباري كوسيلة لتعزيز الاندماج الاجتماعي وتعزيز الروابط بين المكونات(1).

مع ملاحظة أنه ينبغي التمييز في نطاق الهندسة الاجتماعية بين مفهوم الهندسة الاجتماعية في المجال السياسي والهندسة الاجتماعية في المجال الافتراضي، فالهندسة الاجتماعية في المجال الافتراضي تتمثل في القدرة على اختراق العقل البشري من خلال التلاعب بعقول الأشخاص بأساليب مختلفة، مثل انتحال الشخصية بناء الثقة التدريجي بهدف الوصول الى بيانات سرية وحساسة فهو يستهدف العنصر البشري للوصول الى اختراق الانظمة والمهندس الاجتماعي شخص يمتلك القدرة على دراسة شخصية الاشخاص الذين يستهدفهم لتحديد نوع الحيل المناسبة لاختراقهم(2).

فالهندسة الاجتماعية في المجال الافتراضي تقوم على اختراق عقول البشر من خلال مجموعة مهارات لا تعتمد على اساسيات البرمجة لمفاهيم الاختراق الالكتروني بل تقوم على التعامل مع الغرائز البشرية مثل الخوف، الثقة، الطمع، الفضول، الانجذاب لأشخاص مشابهين، ويستخدم المهندس الاجتماعي الاساليب الاجتماعية مثل تكوين الصداقات التلاعب بالعواطف، الاكراه الابتزاز في بعض الاحيان فتكون للمهندس الاجتماعي القدرة على اصطياد الضحية من خلال دراسة وتحليل شخصيته ومعرفة الحيل الممكن استخدامها مثل حيل العلاقات

(1) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، لبنان، بيروت، الرزاز، منشورات دار القيس، الكويت، ط٤، (٢٠٢٠)، ص ٤٢، ص ٤٤، ص ٤٦.  
(2) محمد عسكر، عبد العزيز العكوز، الهندسة الاجتماعية، فن اختراق العقول، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، مقال منشور على الانترنت، على الرابط:  
[https://accronline.com/article\\_detail.aspx?id=12370&srsItd=AfmBOoQDSCU](https://accronline.com/article_detail.aspx?id=12370&srsItd=AfmBOoQDSCU)  
WtpbH8j0k2C0140dBdNfrBpTFUJ1-sMUu7Y1voGJIUXkv  
٢٠٢٥/٨/٦

العاطفية وحيل فرص التوظيف وهو يختلف بذلك عن الهاكر الذي يستخدم وسائل البرمجيات والتقنيات للوصول الى سرقة المعلومات والبيانات(1).

ان كل حضارة مشتقة من عدد من الافكار الاساسية التي نادرا ما تتجدد او تتغير حيث تكون مغروسة في روح الجماهير، ويمكن الإشارة لنوعين من الافكار لدى الجمهور الاول هي الافكار الطارئة والانية والتي تتشكل نتيجة تأثير لحظي معين مثل الانبهار بشخص معين او عقيدة معينة اما الأفكار الأساسية فهي افكار متغلغلة بعمق ومتجذرة في عواطف الجماهير وسلوكياتهم، لابد وان تصبح عاطفة متماسكة ومتى انغمست في روح الجماهير فإنها سوف تكتسب قوة كبيرة تؤثر في الجماهير. وعليه هنالك نوعين من العوامل في تكوين عقائد و آراء الجمهور: عوامل بعيدة تجعل الجماهير قادرة على تبني قناعات معينة ورفضة لقناعات اخرى وهذه العوامل هي نتاج مسار طويل ومنها، العرق التقاليد الموروثة الزمن المؤسسات التربوية والتعليم اما العوامل المباشرة فهي التي تحرك هذه العوامل الممهدة الطويلة في لحظة زمنية معينة. وهذه العوامل المباشرة تأخذ اشكال متعددة منها الصور الكلمات والعبارات او الشعارات، ويكمن دور القادة الكبار في بث روح الايمان سواء كان دينيا ام سياسيا ام اجتماعيا بعمل معين بقضية ما(2).

(1) د. صفاء زمان، جامعة الكويت، مجلة اضاءات السلسلة ١١، العدد ١٤، مارس (٢٠١٩)، معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، متاح على الرابط:  
<https://kibs.edu.kw/ar/%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA>.

(2) غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم هاشم صالح، لبنان، بيروت، دار الساقى ط ٧، (٢٠١٧)، ص ٣٤، ص ٤٣، ص ٦٧، ص ٧٥، ص ٨٢، ص ٨٣، ص ٨٥، ص ٨٦، ص ٨٨، ص ٨٩، ص ٩٩، ص ١٢٨، ص ١٣٣، ص ١٣٤، ص ١٣٦، ص ١٣٧، ص ١٣٨، ص ١٤٥، ص ١٤٦.

وتستخدم الهندسة الاجتماعية عدة طرق وتقنيات في مجال السيطرة والتحكم؟ ومنها:

1. ترسيخ الشعور لدى الافراد بأنهم دائما تحت الرؤية وإنها لا تتوقف هي التي تبقي الفرد منضبط وخاضع فهذه التقنية تستطيع من خلالها السلطة ان تظهر دلالات قوتها فتأسر الافراد الاخرين في الفضاء الذي تسيطر عليه هذه السلطة دون الحاجة لاستخدام القوة والعنف<sup>(1)</sup>. حيث يركز الخوف على الخشية من العقاب ومن المهم فرض الخوف بطريقة يتجنب معها الكراهية فيتوخى المبرر الصالح والسبب الواضح، فثمة سبيلين أحدهما بواسطة القانون والآخر بواسطة القوة وكلما كانت الطريقة الاولى غير كافية لتحقيق الاهداف عادة فانه تبعا لذلك يتم اللجوء للطريقة الثانية، وعلى المتصدي للحكم (الامير) ان يكون حريصا على ان الجماهير ترى بعيونها لان في وسع كل انسان ان يرى بينما القليلون هم الذين يشعرون ويميزون فاغلب الناس يرون العمل وكيف يبدو لهم اما القلة فيحسون بالحقيقة وستتردد هذه القلة التي تعرف في معارضة المجموع الذي ليس امامه سوى ما يرى وهذه حقيقة لا استثناء فيها حيث تبرر الغاية الوساطة<sup>(2)</sup>.

2. ان نظام التفاهة يعني اسباغ التفاهة على كل شيء في المجتمع (السياسة، الاعلام، الأكاديمي، التجارة، الاقتصاد) تستبعد فيه القيم من الاعتبارات ويختزل النشاط الى مجرد حسابات مصالح متعلقة بالربح والخسارة

(1) ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، ترجمة على مقلد، مراجعة مطاع صفوي، لبنان، بيروت، مركز الاتحاد القومي، (١٩٩٠)، ص ١٩٩.

(2) نيقولا ميكافيلي، الامير، تعريب خيرى حماد، لبنان، بيروت، منشورات دار الافاق الجديدة ط٩، (١٩٧٩)، ص ١٤٧، ص ١٥١.

الماديين كالمال والثروة او المعنوي كالسمعة والشهرة والعلاقات الاجتماعية حتى يصاب الجسد الاجتماعي بالفساد ويفقد الناس اهتمامهم بالشأن العام والاقتصار على فرديتهم، والسر في انخراط المجتمع في ذلك هو التبسيط في كل شيء فالتسافل أيسر من الترفع. ان سيادة هذا النظام سيؤدي الى سيطرة التافهين على جميع مفاصل الدولة الحديثة. فيساعد هذا النظام الموظفين الاقل كفاءة او عديميها على الترقى حتى يزيحوا الموظفين الاقدر والاعلى كفاءة، كما انه سيؤدي الى ان تكون مخرجات المؤسسات التعليمية تنتج اشخاص يحملون معلومات دون ان يمتلكوا القدرة على الفهم والتحليل<sup>(1)</sup>.

3. الدور المزدوج للإعلام هو من جهة يشبع بعض الحاجات ومن جهة اخرى يقوم بتوليد حاجات جديدة وهناك من يميز بين الحاجة والرغبة فالحاجة تأتي من الواقع وتتطلب اشباعا اما الرغبة فهي توليد دوافع لطلب اشياء غير مطلوبة في الواقع وبالتالي تحويل المجتمع من ثقافة الحاجة الى ثقافة الرغبة، وحتى تكون الرسالة الاعلامية قابلة للتمدد الى شرائح واسعة في المجتمع. فإن قابلية التصديق تقابل الافتقار لقابلية النقد، وعدم القدرة على التثبيت من صحة المعلومات لعدم وجود الوقت الكافي لأغلب الناس فضلا عن الإطار المرجعي الذي يساهم في قبول كثير من المعلومات لأنها قدمت بطريقة منسجمة مع هذا الإطار. الى جانب ذلك تلعب اثاره العواطف دور العواصف في تلاعبها بالعقول<sup>(2)</sup>.

(1) د. الان دونو، نظام التفاهة، ترجمة وتعليق د. مشاعل عبد العزيز الهاجري، لبنان، بيروت، ط١، (٢٠٢٠)، ص١٣، ص٢٥، ص٢٦، ص٢٨، ص٧٥، ص٧٦، ص٩٢، ص٣٥٩.

(2) احمد فهمي، هندسة الجمهور، كيف تغير وسائل الاعلام الافكار والتصرفات، المملكة العربية السعودية، الرياض، مركز البيان للدراسات ط١، (١٤٣٦) هجرية (١٩٧٨) ميلادي، ص١١٩، ص١٢٣، ص١٢٥، ص١٢٦، ص١٥٩، ص١٦٣، ص١٦٤، ص١٧٦.

4. وفي نطاق صراع الهندسة الاجتماعية بين الدول، تسعى بعض الدول الى التأثير في افكار وعواطف وسلوك شعوب الدول الاخرى بهدف تحقيق اهداف معينة وفي مقدمتها الاهداف السياسية فتستفيد من قدرتها وتفوقها في مختلف المجالات ومن ذلك التقنيات الالكترونية والتقدم في مجال شبكات التواصل الاجتماعي فيتم استخدام الكلمة الصوت الصورة الرموز في التعبير عن افكار واتجاهات تحاول التغلغل في هذه المجتمعات والدعوة لتبني نموذج معين في الاقتصاد السياسة وحتى طريقة الحياة اي تعميم نمط معين لبلد معين على بقية الشعوب والدول<sup>(1)</sup>.

وتسعى الهندسة الدستورية إلى تحقيق الانسجام بين الوثيقة الدستورية المراد انجازها وبين متطلبات الواقع السياسي، فإنّاج الوثيقة الدستورية ينبغي ان يتم وفق مواصفات معينة تعكس التوازنات السياسية ومعبرة عن مجموعة العوامل الواقعية المؤثرة ومتجاوبة مع متطلبات الديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته الأساسية، بحيث تكون الوثيقة الدستورية هي الاداة التي تعكس هندسة النظام السياسي ومؤسساته وتفاعلات اجزائه ونظمه الفرعية، فترسم حدود التوازنات السياسية الحقيقية وتساهم في بناء الثقة بين النخبة السياسية والمجتمع من خلال تقليص مساحة الاستبداد المرتبطة بشخصنة السلطة وضعف التمايز بين المؤسسات والحاكمين في إطار عقلنة قانونية يعبر عنها منطق الهندسة الدستورية<sup>(2)</sup>.

(1) د. حافظ علوان حمادي الدليمي، المدخل لعلم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، (١٩٩٩)، ص١٦٧، ص١٧٠، ص١٩٥، ص٢٢١.

(2) د. لؤي عبد الفتاح، د عثمان الزياتي، الهندسة الدستورية ومتطلبات الاصلاح قراءة في بعض مقومات جودة الدستور، بحث منشور على الانترنت، ص١، ص٢، ص٦، على الرابط:  
[https://www.researchgate.net/publication/303819621\\_alhndst\\_aldstwryt\\_wmttl](https://www.researchgate.net/publication/303819621_alhndst_aldstwryt_wmttl)

فالهندسة الدستورية تسعى الى تحقيق القبول المجتمعي كشرط اساسي لضمان الاستقرار السياسي من خلال تحقيق العدالة وتوفير الضمانات الاساسية لحقوق الافراد وحررياتهم بشكل فعال واضفاء الشرعية على صاحب السلطة طالما استمدت مصدرها من ارادة الشعب وطالما كانت السلطة السياسية ساعية في تحقيق المصلحة العامة وتنفيذ بحكم القانون ولا تتغول على حريات الافراد وحقوقهم<sup>(1)</sup>.



bat\_alaslah\_qrat\_fy\_bd\_mqwmat\_jwdt\_aldstwralhndst\_aldstwryt\_wmtlbat\_ala  
slah\_qrat\_fy\_bd\_mqwmat\_jwdt\_aldstwr

(1) ، <https://fcdrs.com/law/17> ، ايمر بي فلورس، هندسة الدستور و حمايته، مقال متاح على الرابط: (1)  
تاريخ الدخول 2025/06/13.

## الخاتمة

توصل هذا البحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات وكالاتي:

الاستنتاجات:

أولاً: ان هندسة الدولة هي عملية دراسة وتحليل للدولة كما هي في الواقع الفعلي فهي دراسة للحاضر والماضي الذي ساهم في انتاجه ولكنها ايضا تحليل ودراسة لما ينبغي ان تكون عليه الدولة فهو دراسة للمستقبل فهي تجمع بين المنظور المتحرك للدولة الى جانب النظرة التي تتناولها من زاوية ثابتة نسبياً. ومن هنا تشترك الهندسة الدستورية مع الهندسة السياسية والهندسة الاجتماعية في تناول الدولة من منظور ثلاثي الابعاد يجمع بين الشكل الثابت والمضمون المتغير.

ثانياً: ان الهندسة الدستورية لا تعني مجرد وجود وثيقة دستورية مكتوبة، بل تعني عملية عقلانية قانونية استشرافية تعبر عن فكر فلسفي قانوني وسياسي، تستمد أسسها من الواقع العملي بين توازنات القوى الفاعلة والقبول المجتمعي تنطلق من حقائق الواقع نحو رؤية وتصورات تسعى لتحقيق التطور والتقدم والقدرة على الاستجابة للمتغيرات والتكيف معها تنعكس بالنتيجة في التصميم الدستوري.

ثالثاً: ان ترابط مجالات العلوم الإنسانية يتيح امكانية الاستفادة من النتائج التي توصلت اليها تلك العلوم من بعضها الاخر كل في ميدانه.

رابعاً: ان الدول كعناصر واركان لا تختلف ولا تتغير كثيراً وهي أكثر استقراراً نسبياً من الانظمة والاتجاهات التي تهيمن على الدولة نفسها.

**خامساً:** ان ترسيخ فاعلية الدولة يكمن في بناء مؤسسات واجهزة قوية قادرة على التكيف مع بيئتها فليس المهم فقط. في وجود. الهياكل بل الاكثر أهمية هو مدى كفاءتها وفعاليتها.

**سادساً:** ان صناعة المواطن والمواطنة شرط اساسي يدعم وجود الدولة اي ان صناعة المواطن لا تقل أهمية عن صناعة الوطن.

**سابعاً:** ان الدولة تنظيم سياسي يحتكر العنف المشروع تمثل القوة الكبرى في الدولة ولكن هذه القوة وحدها لا تساهم في بناء واستقرار الدولة فهي تحتاج إلى رضا وتقبل المحكومين بهذه السلطة كشرط اساسي لاستمرارها.

**ثامناً:** تقيد قواعد الدستور سلطة الدولة في النظام الديمقراطي حين تتوزع السلطة بين عدة قوى يحد بعضها البعض الاخر.

**تاسعاً:** ان وجود الدستور والبنى والهياكل المؤسسية لا يكفي وحده بل لابد من ترسيخ ثقافة سياسية تؤمن بالدولة كمؤسسة تعبر عن الصالح العام ويرتبط فيها الفرد مع الدولة ومع غيره فيها برابطة المواطنة.

**عاشراً:** تتنوع وتتعدد وظائف الدولة بحسب دور الدولة الذي تحدده الاتجاهات والفلسفات التي تعتنقها الدولة.

**أولاً:** أهمية الاستفادة من الافكار المطروحة في نطاق العلوم السياسية من قبيل الهندسة السياسية والهندسة الاجتماعية بان يتم الاستفادة منها في مجال الابحاث والدراسات القانونية، وتحديداً في نطاق القانون الدستوري، والدراسات المتعلقة بفلسفة القانون.

**ثانياً:** ان القانون الدستوري وهو قانون السلطة السياسية ينبغي ان لا يقف عند حدود تحليل النصوص بل يتعداها لتحليل الواقع العملي فينطلق القانون من الواقع ويتعامل كمخرجات مع الواقع.

**ثالثاً:** ضرورة التمييز بين وجود القانون وبين حكم القانون فوجود القانون يعني توفر الضمانات القانونية المنصوص عليها الا ان حكم القانون يعني تطبيق تلك النصوص على الجميع حكما ومحكومين إلى جانب تطبيق مبدأ الشفافية ومبدأ المسائلة والمحاسبة.

**رابعاً:** أهمية بناء العقلية القانونية التي تمتلك عمق التفكير في نطاق فلسفة القانون بما يتيح انتاج افكار قانونية جديدة مصدرها الواقع العملي فأفكار من قبيل السلطة المؤسسة، الارادة العليا، والارادة العادية، العقد الاجتماعي، الهوية الوطنية، القانون الطبيعي، وحتى فكرة الدولة وفكرة الدستور هي في الواقع نتاج تطور فكري وفلسفي قدم عذا النتاج الذي لانزال نعيش تجاربه واثاره.

**خامساً:** أهمية النظر إلى ان عملية بناء الدولة هي عملية تتكامل وتترابط فيها الهندسة الدستورية مع كل من الهندسة السياسية والهندسة الاجتماعية.

# TIP OF SCALE

## Editor

**Pr.Dr:Saad Al-ateeya**

**Managing editor**

**Pr.Dr: Muhammad N. Aldaoudi**

---

## Editorial Board

**Prof. Dr. Ahmed Kh. Hussein Al-Dakhil**

University of Tikrit

College of Law

**Asst. Prof. Dr. Rabah Suleiman Khalifa**

University of Kirkuk

College of Law and Political Science

**Asst. Prof. Dr. Moataz Ali Sabb r**

University of Anbar

College of Law and Political Science

**Prof. Dr. Adnan Ajeel Ubaid**

College of Law

University of Al-Qadisiyah

**Prof. Dr. Saeb Naji Aboud**

Al-Alamein Institute for Graduate Studies

Najaf

**Prof. Dr. Ali Ghani Abbas**

College of Law

Al-Mashreq University

العدد السادس - السنة الاولى - المجلد الاول / صفر ١٤٤٧ الموافق تموز ٢٠٢٥

الاقتصاديات المحلية دراسة بين لبنان و العراق



# Journal TIP OF SCALE

Legal and political studies with an analytical perspective

A knowledge window into the world of law and politics  
that combines academic analysis with a realistic vision

Issue Six - Volume One - Year One / Safar 1447 AH, corresponding to July 2025

All correspondence should be addressed to the  
Editor-in-Chief at the following address

Kaf Al-Mizan Magazine – Erbil, Iraq

phone: 009647738223277

info@tip-scale.com

Full texts and research papers are available on the following website  
[www.tip-scale.com](http://www.tip-scale.com)



9 781234 567897

ISBN : 978-9922-24-610-9

Available languages  
Arabic - English

